



ملف النفط يفجر أزمة وه مليارات دولار منهوبة

لا يكاد الكويتيون يختلفون حول قضايا السياسة الخارجية، خاصة الموقف من العراق، وما يسمى بدول الضد التى ساندت العراق فى أثناء فترة غزوه للكويت، خصوصاً منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، حتى تتسع خلافاتهم أيضاً حول قضايا الداخل، سواء الفساد المالى أو اختلاسات النفط، أو مشروع الاستعانة بالشركات الأجنبية فى تطوير حقوق الشمال أو السماح بالتعددية السياسية، وإن كان الاختلاف بين الفرقاء هنا ينصب على الشكل أكثر من الخلاف على الجوهر والمضمون.

فعلى الصعيد الداخلى تأتى قضية ملف اختلاسات النفط فى المرتبة الأولى من الاهتمام الشعبى وهى مرشحة للتصاعد خلال الفترة المقبلة وذلك مع مثول الشيخ على الخليفة وزير النفط ووزير المالية الأسبق أمام محكمة الوزراء وذلك بعد تقدم الحكومة الكويتية ببلاغين إلى المحكمة -يمثل أحدهما شركة ناقلات النفط الكويتية فيما يمثل الثانى هيئة الاستثمار- إلى محكمة الوزراء نتيجة ضغوط من مجلس الأمة أدت إلى إدخال تعديلات جوهرية فى القانون رقم ٨٨ / ٩٥ الخاص بمحاكمة الوزراء بما سهل من إجراءات الإحالة للمحكمة التى اتهم البعض الحكومة من قبل بتعمد التلكؤ فيها.

ويتابع الشارع الكويتى تطورات هذه القضية بشغف كبير نظراً لحساسية الموضوع المتعلق بالمال العام والمدان فيه فرد من أفراد الأسرة الحاكمة ويؤكد البعض أن عدوى الفساد ستمتد قسراً إلى كل موقع فى البلاد إذا تم التساهل فى هذه القضية تحديداً فيما تحذر أصوات أخرى من أنه «ليبدو أننا أمام قوى متغلغلة فى كل أجهزة الدولة وسلطاتها وتعتمد على حماية نافذين لها لأسباب غير معلومة وهو أمر يحتاج إلى حسم صريح وواضح قبل أن يستشرى بشكل أكبر، كما جا فى تقرير «الشال» الاقتصادى.

ويأتى فتح هذا الملف الساخن بناء على طلب من عدد من أعضاء مجلس الأمة وبعد مرور نحو ثمانى سنوات على تقديم الشركة لقضية الاختلاسات إلى النيابة العامة



والمتابعة المستمرة لهذه القضية من قبل المجلس والمطالبات المتكررة بإحالة الوزير المتهم إلى محكمة الوزراء .

وترجع القضية إلى منتصف الثمانينيات إبان حرب الناقلات التي دارت وقتها كأحد فصول الحرب العراقية - الإيرانية واستغل فيها متهمون خمسة - بينهم رئيس الشركة ونائبه ومديرها المالي ورابع بريطاني إضافة إلى الوزير - قراراً سرياً اتخذه مجلس الوزراء الكويتي بإنشاء مخزون إستراتيجي نفطي لمواجهة تلك الظروف وضمان استمرار تدفق النفط الكويتي إلى الخارج باعتباره مصدر الرزق الوحيد للكويت لكن المتهمين استغلوا مناصبهم - كما جاء في الاتهام - وارتكبوا احتيالات انتهت بتحويل مبالغ ضخمة من مستحقات الشركة إلى حساباتهم الخاصة وقد تم اكتشاف هذه الاختلاسات في عام ١٩٩٢ وحوكم أربعة من المتهمين أمام القضاء البريطاني (باعتبارهم مشمولين بالحكام البريطاني) وقد أدانهم القضاء البريطاني ثم رفضت محكمة الاستئناف البريطانية محاولتهم إسقاط الحكم الصادر من المحكمة التجارية بدفع مبلغ ١٣٥ مليون دولار لشركة النفط الكويتية فيما بقى الشيخ على الخليفة في الكويت بدون محاكمة .

يقول النائب أحمد السعدون الرئيس السابق لمجلس الأمة : إن القضية تتخطى الناقلات إلى قضايا عدة سلبت فيها أموال البلد . ويتحدى النائب الدكتور حسن جوهر الحكومة أن يكون لها أي مبادرة في قضايا المال العام على عكس المجلس . أما النائب محمد الصقر فيتساءل : ماذا عن السرقات الكبيرة في الاستثمارات وقيمتها ٥ بلايين دولار!

القضية الثانية الأهم على مستوى الداخل لها علاقة بملف النفط أيضاً وتختص بمشروع الحكومة للاستعانة بالشركات الأجنبية في استثمار وتطوير حقول الشمال التي أثبتت ضجة واسعة حولها وقد نجح مجلس الأمة في إلزام الحكومة - من خلال تشريع قانوني صدر قبل أسابيع - بالآتمضى في أي استثمار بالحقول النفطية بالبلاد إلا بقانون يصدر من المجلس بل اشترط المجلس على الحكومة أن تتضمن الاتفاقات النفطية في



هذه الحالة «نصا صريحا يحظر أن يكون للشركة الأجنبية وكيل أو ممثل محلى أو مستفيد آخر بصفة مباشرة أو غير مباشرة» وذلك قطعاً للطريق على المتفاعلين والوسطاء .

ومن المتوقع أن تقدم الحكومة - فى موعد لا يتجاوز الأول من أبريل المقبل - النموذج الاقتصادى الذى بنيت أو ستبنى على أساسه الاتفاقية المزمع التفاوض بشأنها مع الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالاستثمار فى هذه الحقول على أن توضح كذلك للمجلس الخطة الفنية لتطويرها والافتراضات الفنية لقدرة الآبار المختلفة على الإنتاج وعددها والإنتاج المزمع لكل منها وافتراضات أسعار النفط الخام طوال سنوات سريان الاتفاقية .

والواقع أن غل يد الحكومة عن الانفراد باتخاذ أى قرار يخص الاستثمار فى القطاع النفطى بهذا الشكل هو ثمرة إجماع القوى السياسية كافة فى البلاد التى تحظى بتأييد طاغ من الشارع الكويتى والفاعليات الشعبية فى هذا الأمر بالنظر إلى أن النفط هو مصدر الدخل الوحيد فى البلاد .

ومن جانبها تعمل الحكومة الكويتية جاهدة على تهدئة بلابل المعارضين والمتخوفين ولا ينفك الدكتور عادل الصبيح وزير النفط يؤكد مرارا أن الحكومة لن تتجاهل مجلس الأمة فى أى اتفاقية نفطية تعقدتها «مشددا على أنه» لا يوجد شىء تخفيه عن المجلس ، وأن مصلحة الكويت فوق كل اعتبار» .

مجلة «الأهرام العربى»

٢٣ يونيو ٢٠٠١





قانون «من أين لك هذا».. فى الكويت

قرر فريق مكلف بدراسة اقتراحات كشف الذمة المالية للقياديين فى الدولة منبثق عن اللجنة المالية والاقتصادية فى مجلس الأمة - حصر التشريعات الدولية والمحلية المتعلقة بمكافحة الفساد وذلك من أجل إقرار قانون من أين لك هذا؟ على أتم وجه .

وقال النائب ناصر الصانع رئيس الفريق إنه تبين للفريق أن قانون «من أين لك هذا» ينبغي أن يكون ضمن منظومة تشريعية متكاملة لمكافحة الفساد فى البلاد تشمل قانون مكافحة غسيل الأموال الذى تسلم المجلس مشروعا حكوميا عاجلا من رئيس المجلس . وأشار إلى أن الفريق تداول مجموعة من النقاط حول القانون واتفق على حصر التشريعات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد وكذلك التشريعات المحلية القائمة كى يكون التشريع محل البحث ضمن منظومة متكاملة لمواجهة الفساد موضحا أن الفريق يدرك أن القضية لا تشمل التشريعات فقط ولكنها أكبر من ذلك إذ على الحكومة أن تفعل التشريعات القائمة مشيرا إلى أن هناك تشريعا يجرم حتى رمى ورقة المنديل وقطف وإتلاف مزروعات ولكنه لا يطبق .

وشدد الصانع على أن القانون سيراعى الظروف الكويتية لكنه قال إن العالم اليوم يتحول إلى عالم شفاف والحكومات كلها لا ترضى فيمن يقبل بالمسئولية العامة إلا أن يكون عرضة للمساءلة حول ذمته المالية .

مجلة «الأهرام العربى

٤ أغسطس ٢٠٠١

